

Distr.: General
6 May 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين
وسياسات المنافسة
الدورة العشرون
جنيف، 20-22 تموز/يوليه 2022
البند 9 من جدول الأعمال المؤقت
استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال
قوانين وسياسات المنافسة

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات
حماية المستهلك
الدورة السادسة
جنيف، 18 و19 تموز/يوليه 2022
البند 10 من جدول الأعمال المؤقت
استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال
قوانين وسياسات حماية المستهلك

استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

- 1- الأونكتاد هو جهة التنسيق المعنية بقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك في منظومة الأمم المتحدة. ويهدف الأونكتاد إلى مساعدة البلدان النامية على تحسين مشاركتها في الاقتصاد العالمي، ومن ثم تشكل المساعدة التقنية نشاطاً أساسياً لتحقيق هذا الغرض.
- 2- وتنص مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، التي اعتمدها الجمعية العامة في القرار 63/35 المؤرخ 5 كانون الأول/ديسمبر 1980⁽¹⁾، على أن التعاون على الصعيد الدولي ينبغي أن يشمل "القيام في إطار الأونكتاد، وغيره من المنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بالاشتراك مع الأونكتاد، بتنفيذ أو تسهيل المساعدة التقنية والبرامج الاستشارية والتدريبية بشأن الممارسات التجارية التقييدية، ولا سيما للبلدان النامية"⁽²⁾. وتؤدي مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف دوراً مهماً في التشجيع على اعتماد وتعزيز القوانين والسياسات في هذا المجال على الصعيد الوطني والإقليمي.
- 3- وتتضمن النسخة المنقحة من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها 186/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 فضلاً عن التعاون الدولي ينص على أن الدول الأعضاء ينبغي أن تتعاون على تعزيز وتيسير بناء القدرات في مجال الاستهلاك المستدام، وفصلاً عن إنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك يعمل ضمن إطار الأونكتاد من أجل جملة أمور تشمل "تقديم المساعدة في بناء القدرات والمساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال وضع وإنفاذ قوانين وسياسات حماية المستهلك"⁽³⁾.
- 4- وشدد مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2020، في قراره ألف، على "الدور الأساسي للأونكتاد في توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجالي المنافسة وحماية المستهلك من خلال التعاون مع البلدان المستفيدة واتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة لتشجيع ثقافة المنافسة وحماية المستهلك وتوعية المستهلكين والشركات"؛ وطلب إلى الأونكتاد، في إطار ركن التعاون التقني: "أ) متابعة وتقييم أثر أنشطة التعاون التقني لتحسينها وزيادة تكيفها بما يلائم احتياجات المستفيدين وأولوياتهم"؛ "ب) مواصلة استكشاف وتطوير العمل المشترك والتكميلي مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى من أجل تقديم مساعدة أمتن وأكثر فعالية إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية"⁽⁴⁾.
- 5- وعلاوة على ذلك، اعتمد عهد بريدجتاون في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وجُددت في هذه الوثيقة ولايات الأونكتاد في مجالي المنافسة وحماية المستهلك وأعمال التعاون التقني (انظر الإطار 1).

(1) تزد مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية في مرفق الوثيقة A/C.2/35/6.

(2) انظر A/C.2/35/6، المرفق، الفرع و، الفقرة 6.

(3) A/RES/70/186، الفقرات 92 و95-96 و97(هـ).

(4) انظر TD/RBP/CONF.9/9، المرفق الأول.

الإطار 1

عهد بريدجتاون، مقتطفات رئيسية

تحويل الاقتصادات من خلال التنويع

56- من الأساسي في عملية التحول أن تحافظ سياسات المنافسة وحماية المستهلك وإجراءات الإنفاذ العادلة والسليمة والقوية على بيئة تكفل تكافؤ الفرص وأن تعزز الشفافية لجميع المشاركين، بحيث لا يكون الوصول إلى الأسواق خاضعاً للممارسات المانعة للمنافسة. ومن شأن كفاءة المنافسة الفعالة، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لوضع وتنفيذ سياسات المنافسة ومن خلال التعاون بين سلطات المنافسة، وجعلها مقترنة بحماية قوية للمستهلك في السوق، أن تساعد على تعزيز الكفاءة الاقتصادية، مما يؤدي إلى منتجات أفضل وأكثر أماناً وإتاحتها بأسعار أقل للمستهلكين.

62- ويتسم الحوار والتعاون على الصعيد المتعدد الأطراف بأهمية حاسمة في مجالات مثل إدارة التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بما فيها التكنولوجيات المتعلقة بإدارة البيانات والمنافسة وحماية المستهلك. وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص لتحديات التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من خلال الأخذ بنهج متكامل إزاء العديد من المجالات الاستراتيجية. ويلزم زيادة التعاون الدولي، بما في ذلك في مجال إدارة المنصات الرقمية، لتعزيز تدفق البيانات بثقة وأمان واطمئنان عند استخدامها، وفقاً للوائح الوطنية والالتزامات الدولية ذات الصلة.

الأونكتاد في عالم متحول

عمل الأونكتاد في مجال التعاون التقني

115- ينبغي أن يواصل الأونكتاد عمله لدعم البلدان النامية، من خلال بناء القدرات والمساعدة التقنية. وينبغي أن تعدّ الأمانة، في إطار مشاورات مع الأعضاء، استراتيجية شاملة ومتسقة للتعاون التقني تحدد مجالات تركيز الأونكتاد في أنشطة التعاون التقني المستقبلية استناداً إلى ولايته.

116- وينبغي أن يستمر الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية من خلال أنشطته في مجال التعاون التقني، وينبغي أن يُكَيَّف هذا التعاون مع الفرص والتحديات الجديدة المطروحة في مجالي التجارة والتنمية والقضايا المترابطة. وينبغي أن تدعم أنشطة التعاون التقني البلدان في التصدي للتحديات التي فاقمتها أو كشفتها جائحة كوفيد-19 [جائحة مرض فيروس كورونا] وأن تسهم في بناء قدرة الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية في المستقبل، من خلال بناء القدرات الإنتاجية، ودعم التنمية المستدامة.

برنامج عمل الأونكتاد

دور الأونكتاد

127- ينبغي للأونكتاد، بوصفه جهة الوصل داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يخص المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجال المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، أن يواصل عمله من خلال الأركان الثلاثة، بالبناء على مافيكيانو نيروبي، واستناداً إلى تحليل السياسات السابق في عهد بريدجتاون. ولذلك، ينبغي أن يضطلع الأونكتاد بما يلي:

...

(ض) أن يواصل مساعدة البلدان النامية على صياغة وتنفيذ سياسات وقوانين المنافسة وحماية المستهلك، وتيسير التعاون بين وكالات المنافسة وحماية المستهلك، وإجراء استعراضات النظراء، ويشجع تبادل المعارف وأفضل الممارسات، بما في ذلك من خلال المنتديات المتعددة الأطراف، مثل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة وفريق الخبراء الحكومي

الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك، وعن طريق المساهمة في تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصّفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك بصيغتها المنقحة؛

المصدر: TD/541/Add.2.

6- وأخيراً، طُلب إلى أمانة الأونكتاد، في الفقرة 18 من الاستنتاجات المتفق عليها الصادرة عن الدورة التاسعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة (TD/B/C.I/CLP/61، الفصل الأول)، أن تعد استعراضاً محدثاً بشأن بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة، بما يشمل تقييماً للأثر، استناداً إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء، لكي ينظر فيه فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة في دورته العشرين. وبالمثل، طُلب إلى أمانة الأونكتاد، في الفقرة 16 من الاستنتاجات المتفق عليها الصادرة عن الدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك (TD/B/C.I/CPLP/26، الفصل الأول)، أن تعد استعراضاً محدثاً بشأن بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات حماية المستهلك، بما يشمل تقييماً للأثر، لكي ينظر فيه فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك في دورته السادسة.

7- وتقدم هذه المذكرة معلومات عن أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية التي اضطلع بها الأونكتاد في مجالي قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك في الفترة 2021-2022. وعلى غرار ما اتّسم به العام الماضي (2020-2021)، لم يكن من الممكن تنفيذ جميع الأنشطة المرتبطة بهذا الميدان خلال الفترة بسبب جائحة كوفيد-19، وتأثرت الأنشطة التي نُفذت بالقيود المتعلقة بالجائحة. وركّز الأونكتاد اهتمامه على دعم الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية في التصدي للتحديات الناجمة عن الأزمة والمتعلقة مباشرة بالانتعاش الاقتصادي.

ثانياً - استعراض الأنشطة المنفذة في الفترة 2021-2022

8- وفقاً للولائتين المذكورتين أعلاه، يقدم الأونكتاد طائفة واسعة من خدمات التعاون التقني، مثل المساعدة في إعداد واعتماد و/أو تنقيح و/أو تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، وبناء القدرات المؤسسية لأغراض الإنفاذ الفعال لقوانين المنافسة وحماية المستهلك، إضافة إلى الترويج لأهمية توعية الجهات صاحبة المصلحة بمسألتي المنافسة وحماية المستهلك. ويقدم الأونكتاد المساعدة التقنية أيضاً في إطار متابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك. ويقدم هذا الفصل بإيجاز أنشطة الأونكتاد في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية التي أنجزها في الفترة 2021-2022 على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وعلى غرار السنة الماضية (2020-2021)، أنجزت معظم الأنشطة باستخدام الوسائل الافتراضية.

ألف - الأنشطة المتعلقة بمجال المنافسة

1- على الصعيدين الإقليمي والدولي

9- أطلقت في عام 2020 في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية عملية للتصدي لجائحة كوفيد-19، من خلال خمسة مشاريع قصيرة الأجل⁽⁵⁾، نفذ فرع سياسات المنافسة وحماية المستهلك التابع للأونكتاد مشروعين منها. ويهدف أحد المشروعين، وهو "المبادرة العالمية لإنعاش المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في مرحلة ما بعد الجائحة" (المشروع 2023W)⁽⁶⁾، إلى تقديم المشورة وبناء القدرات والدعم، في إطار خمس مجموعات، إلى حكومات البلدان النامية، لتعزيز قدرتها على الصمود أثناء الجائحة وبعدها. وفي إطار المجموعة المعنية بتعزيز الوصول إلى الأسواق، أعد الأونكتاد تقريراً عالمياً⁽⁷⁾ وأجرى دراسات وطنية بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في البرازيل وجنوب أفريقيا وتايلند، وشارك في تنظيم خمسة حوارات سياساتية إقليمية لمناقشة النتائج والتوصيات⁽⁸⁾. وعقد الأونكتاد مشاورات ثنائية مع البرازيل وجنوب أفريقيا وتايلند (في أواخر الفترة 2021-2022) لمناقشة سبل المضي قدماً مع الشركاء الإقليميين وأصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين. وعُقد في كانون الأول/ديسمبر 2021، حوار سياساتي عالمي ركّز على التوصيات الرئيسية الثلاث الواردة في التقرير العالمي⁽⁹⁾، وشارك في الحوار خبراء في مجال المنافسة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وغيرهم من ممثلي اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والحكومات ومنظمات الأعمال من أجل إجراء مناقشة شاملة للاستنتاجات العامة والخيارات السياسية الممكنة في هذا المجال.

10- وفي المرحلة النهائية من المشروع، في الفترة آذار/مارس - أيار/مايو 2022، قدم الأونكتاد أيضاً نتائج يكملان التوصيات الواردة في التقرير العالمي تمثلاً فيما يلي: (أ) دورة تدريبية شبكية بشأن التفاعل بين تنمية المؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسياسة المنافسة؛ (ب) توصيات بشأن وصول المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى المنصات الرقمية. وتتاح الدورة التدريبية الشبكية للسلطات والمنظمات المعنية بالمنافسة والتي تدعم المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛ وهي تتألف من خمس وحدات. وتستكشف هذه الوحدات التدابير الرامية إلى تحسين ودعم الانتعاش الاقتصادي من خلال تنفيذ السياسات العامة، بما في ذلك سياسة المنافسة. وتحلل الدورة أفضل الممارسات الدولية التي تهدف إلى تسهيل الوصول إلى الأسواق، وتحسين سياسات التمويل، وتعزيز

(5) انظر: <https://www.un.org/development/desa/da/da-response-to-covid-19/>

(6) انظر: <https://www.un.org/development/desa/da/global-initiative-towards-post-covid-19-resurgence-of-the-msme-sector/>

(7) الأونكتاد، 2022، *The COVID-19 Pandemic: Impact on Micro, Small and Medium-Sized Enterprises – Market Access Challenges and Competition Policy* (منشورات الأمم المتحدة، جنيف).

(8) عُقدت في 2 آذار/مارس 2021، على صعيد منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وشارك في التنظيم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بالشراكة مع جامعة تاييلور في ماليزيا؛ وفي 11 آذار/مارس 2021، على صعيد أفريقيا، وشارك في التنظيم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط؛ وفي 25 آذار/مارس 2021، على صعيد أوروبا، وشارك في التنظيم اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالشراكة مع مركز مجموعة البريكس [البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا] لتعاونين وسياسات المنافسة؛ وفي 25 آذار/مارس 2021، على صعيد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وشارك في التنظيم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالشراكة مع الدائرة البرازيلية لدعم المؤسسات الصغرى والصغيرة؛ وفي 8 نيسان/أبريل 2021، على صعيد غرب آسيا، وشارك في التنظيم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجهاز حماية المنافسة في مصر.

(9) شملت هذه الحوارات مسألة تقديم الإرشاد في مجال المنافسة إلى المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ووصولها إلى التمويل، وتعزيز وصولها إلى الأسواق الرقمية. انظر الأونكتاد، 2022.

الطابع النظامي، وتشجيع الرقمنة والابتكار في الإجراءات الحكومية. وتهدف التوصيات أيضاً إلى تزويد السلطات المعنية بالمنافسة والحكومات بأداة إرشادية لدرء السلوكات المنطوية على تجاوزات التي قد تلجأ إليها المنصات الرقمية في علاقاتها مع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، من خلال آليات طوعية أو إلزامية.

11- ووقع الأونكتاد في عام 2019 رسالة تفاهم مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتشجيع وتعزيز سياسات المنافسة في البلدان العربية⁽¹⁰⁾. وبموجب اتفاق التعاون هذا، عُقد في 23 و24 آذار/مارس 2021 المنتدى الثاني للمنافسة في المنطقة العربية المشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي⁽¹¹⁾. وسعى منتدى المنافسة إلى تهيئة منصة إقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين لتيسير تنسيق وتنفيذ المبادرات المتصلة بالمنافسة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي المنتدى المشترك الثاني للمنافسة، ناقشت البلدان العربية آخر تطورات موضوع المنافسة والإصلاحات والتدابير التي اتخذتها في هذا الصدد خلال جائحة كوفيد-19 والتي استمدتها من أفضل الممارسات التي تتبعها سلطات المنافسة في مختلف أنحاء العالم إزاء موضوع التصميم المؤسسي وقوانين وسياسات المنافسة والإنفاذ الفعال. وعلاوة على ذلك، وبناء على اتفاق التعاون، نُظمت حلقة دراسية شبكية مشتركة بشأن فهم الحياد التنافسي في البلدان العربية في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021⁽¹²⁾، وأتاحت الدورة تعزيز الوعي بأهمية الحياد التنافسي وتكافؤ الفرص في تحقيق النمو الاقتصادي وبلورة بيانات الأعمال الجذابة.

12- وواصل الأونكتاد تقديم المساعدة إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وأجرى استعراضاً طوعياً ثانياً من جانب النظراء لقوانين وسياسات المنافسة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في عام 2020. وكمتابعة لاستعراض النظراء الثاني هذا، عُقدت حلقة عمل تعميمية في الفترة من 28 إلى 30 نيسان/أبريل 2021⁽¹³⁾ لتحديد خارطة طريق واستراتيجيات لتنفيذ التوصيات.

13- وأطلق الأونكتاد في عام 2020 مشروعاً إقليمياً للتعاون التقني بشأن سياسات المنافسة وحماية المستهلك في البلدان النامية الناطقة بالبرتغالية⁽¹⁴⁾، بتمويل من حكومة البرتغال، من أجل بناء قواسم مشتركة لتعزيز سياسات المنافسة وحماية المستهلك بوصفها أدوات مهمة في إطار الاستراتيجيات الإنمائية لهذه البلدان. وفي إطار هذا المشروع، عُقدت حلقة شبكية بشأن قوانين وسياسات المنافسة، في 10 أيلول/سبتمبر 2021⁽¹⁵⁾، تناولت التحديات الراهنة للتعاون الدولي في هذا المجال وآفاقه (يرد في الفصل الثاني، الفرع باء، وصف لحلقة شبكية أخرى بشأن حماية المستهلك).

(10) تضم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا كلا من: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن، ودولة فلسطين.

(11) انظر: <https://unctad.org/meeting/second-joint-un-escwa-unctad-oecd-competition-forum-arab-region>

(12) انظر: <https://unctad.org/meeting/joint-un-escwa-unctad-and-oecd-webinar-understanding-competitive-neutrality>

(13) انظر: <https://unctad.org/meeting/atelier-regional-de-dissemination-des-resultats-de-levaluation-ex-post-de-la-politique>

(14) أنغولا، والبرازيل، وتيمور - ليشتي، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، وموزامبيق.

(15) انظر: <https://unctad.org/meeting/webinar-competition-law-and-policy-portuguese-speaking-countriesseminario-sobre-defesa-da>

14- ويواصل الأونكتاد العمل مع لجنة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بشأن تنفيذ لوائحها الجديدة المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك (لائحتان وتوجيهان) التي اعتمدها مجلس الوزراء في عام 2019، في إطار برنامج لتعزيز سياسات المنافسة وحماية المستهلك، ينفذه الأونكتاد بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. ويجب على الدول الأعضاء⁽¹⁶⁾ أن تضمن تشريعاتها هذه اللوائح المعتمدة في إطار الجماعة الاقتصادية السالفة الذكر؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، نظم الأونكتاد سلسلة من الأنشطة الرامية إلى زيادة الوعي بمضمون وأهمية النصوص التشريعية الجديدة داخل الدول الأعضاء المعنية. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2021⁽¹⁷⁾، نظم الأونكتاد، بشراكة مع الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وحكومة غابون، ستة أنشطة لزيادة الوعي وتدريب الجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية المشاركة في تنفيذها. وعلى وجه الخصوص، نُظمت ثلاثة أنشطة لزيادة الوعي موجهة للوزارات والوكالات الحكومية، ورواد الأعمال، وغرف التجارة، وأعضاء البرلمان، على التوالي. وإضافة إلى ذلك، نُظمت ثلاث حلقات دراسية تدريبية بشأن تطبيق قواعد المنافسة، وتطبيق قواعد حماية المستهلك، والتحليل الاقتصادي في سياق تطبيق قواعد المنافسة. وفي الأشهر المقبلة، سيعقد الأونكتاد مثل هذه الأنشطة في دول أعضاء أخرى في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لتعزيز التطبيق الفعال للنصوص المعتمدة في جميع أنحاء المنطقة.

15- وإضافة إلى ذلك، قدم الأونكتاد خدمات استشارية بشأن سياسات المنافسة إلى أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والدول الأعضاء فيها. وبما أن بروتوكول المنافسة المنصوص عليه في اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لا يزال قيد التفاوض، فالمساعدة التقنية أمر مطلوب لتيسير هذا التفاوض بشأن سياسة للمنافسة تنفذ على نطاق أفريقيا. وفي الفترة من 12 إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021، نظم الأونكتاد حلقة شبكية مدتها ثلاثة أيام بشأن قوانين وسياسات المنافسة⁽¹⁸⁾، بهدف تعزيز معارف وقدرات مسؤولي أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والدول الأعضاء.

16- وعقدت شبكة أمريكا الوسطى للسلطات المعنية بالمنافسة اجتماعها السنوي الخامس عشر، في 26 و 27 تشرين الأول/أكتوبر 2021، برعاية سلطة المنافسة في كوستاريكا، وهي البلد الذي يتولى حالياً الرئاسة مؤقتاً. وجرى في الاجتماع تناول مواضيع ذات صلة، لا سيما برامج الامتثال في مجال قانون المنافسة، والتعاون الدولي، والاتحادات العابرة للحدود. وشارك الأونكتاد في هذا النشاط بعرض بشأن التعاون الدولي والاتحادات العابرة للحدود، أبرز فيه مسألة نقص التعاون في منطقة أمريكا الوسطى في هذا المجال، وعرض العمل الذي اضطلع به الأونكتاد من خلال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالاتحادات العابرة للحدود الذي أنشئ في عام 2020. وبالمثل، قُدمت السياسات والإجراءات الإرشادية للأونكتاد الواردة في الفرع واو من مجموعة المبادئ والقواعد المنصرفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية بوصفها أداة وُضعت رهن تصرف الدول الأعضاء لتيسير التعاون الدولي وإرساء ديناميات تعزز الإجراءات المنسقة في مكافحة الممارسات عبر الوطنية المانعة للمنافسة⁽¹⁹⁾.

17- وفي أمريكا اللاتينية، ومنذ انتهاء برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية، تتولى البلدان المستفيدة تقديم تمويل ذاتي مباشر للأنشطة الجديدة في المنطقة. وأطلق الأونكتاد، بالتعاون مع جامعة زيوريخ للإدارة والقانون، مشروعاً محدداً بشأن الامتثال لقوانين المنافسة في أمريكا

(16) تشاد، وغينيا الاستوائية، والكونغو.

(17) في 14-15 أيلول/سبتمبر 2021، و28-29 أيلول/سبتمبر 2021، و10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، و29 تشرين الثاني/نوفمبر - 3 كانون الأول/ديسمبر 2021، و6-9 كانون الأول/ديسمبر 2021، و13-15 كانون الأول/ديسمبر 2021.

(18) انظر: <https://unctad.org/meeting/training-programme-competition-law-and-policy-afcfta-members>.

(19) انظر: https://unctad.org/system/files/official-document/ditccplmisc2021d2_en.pdf.

اللاتينية يرمي إلى إعداد دراسة عن برامج الامتثال لقوانين المنافسة وتطبيقها في منطقة أمريكا اللاتينية. والهدف من الدراسة هو تحليل البرامج القائمة واقتراح نموذج يعزز التقارب لتيسير إنفاذ قوانين المنافسة بطريقة متجانسة، استناداً إلى أفضل الممارسات الدولية.

18- وأبرم الأونكتاد في عام 2019 مذكرة تفاهم مع مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة التابع للمعهد الجامعي الأوروبي. وفي إطار التعاون المتفق عليه، أتاحت كلية فلورنسا للمنافسة - التابعة للمعهد الجامعي الأوروبي - للأونكتاد إعفاء من رسوم الالتحاق ببرامج التدريب في مجال المنافسة في الفترة 2021-2022 خُصص لمسؤولي السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة في البلدان النامية، بهدف تعزيز قدراتهم، الأمر الذي مثل إسهاماً مهماً في تحسين معارف خبراء أجهزة المنافسة الصغيرة والأقل خبرة⁽²⁰⁾.

2- على الصعيد الوطني

19- في أعقاب استعراض النظراء الطوعي الذي أجره الأونكتاد في عام 2018 بشأن قانون وسياسة المنافسة في بوتسوانا، أنشئت في هذا البلد هيئة جديدة للمنافسة وحماية المستهلك ومحكمة المنافسة والمستهلك. ونظم الأونكتاد حلقة تدريبية عبر الإنترنت، عقدت يومي 24 و25 آذار/مارس 2021، خُصصت لأعضاء المحكمة الجدد وتناولت موضوع المنافسة وحماية المستهلك⁽²¹⁾. وعززت هذه الحلقة إحاطة المحكمين في البلد بقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك التي تصب في مصلحة التنمية الاقتصادية للبلاد على نطاق أوسع.

20- وكان للأونكتاد تعاون مع حكومة غواتيمالا. وشارك إلى جانبها في تنظيم حلقة شبكية عُقدت في 26 تموز/يوليه 2021 بشأن أهمية المنافسة في مجال الصفقات العمومية من حيث تعزيز القدرة التنافسية للبلاد⁽²²⁾. وتجري حالياً عملية إقرار قانون وطني للمنافسة. وفي هذا الصدد، يواصل الأونكتاد عملية الدعم وتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء في البرلمان في الأشهر المقبلة حتى يتسنى إنجاح اعتماد القانون.

21- ونظم الأونكتاد تدريباً شريكياً للقضاة في السلفادور يومي 10 و17 كانون الأول/ديسمبر 2021⁽²³⁾. وصمم الأونكتاد هذه الدورة ونسقها بالتعاون مع السلطة السلفادور المعنية بالمنافسة، وكان الهدف منها تدريب القضاة ومسؤولي القضاء الذين تقلدوا مناصبهم في المحاكم الإدارية الجديدة. وسيتعين على هؤلاء القضاة إجراء مراجعة قضائية لقرارات السلطة المعنية بالمنافسة؛ وهذا ما يجعل من التدريب في هذا المجال أمراً أساسياً. وشمل التدريب المسائل المتصلة بإنفاذ قوانين المنافسة من المنظور القضائي، مثل عمليات التفتيش، والتدابير المؤقتة، ونطاق مراجعة القرارات الإدارية والجزاءات، وأساليب حساب الغرامات.

(20) ترد فيما يلي مواضيع ومواعيد البرامج التدريبية: "مراقبة الاندماجات: المستجدات والأسواق الرقمية"، الفترة من شباط/فبراير إلى آذار/مارس 2021؛ "التحديات القطاعية في الاقتصاد الرقمي"، الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه 2021؛ "دورة كلية فلورنسا الخريفية المتعلقة بالمنافسة"، تشرين الأول/أكتوبر 2021؛ "مراقبة الاندماجات: مستجدات الأسواق الرقمية"، الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل 2022؛ "التحديات القطاعية في الاقتصاد الرقمي"، الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه 2022.

(21) انظر: <https://unctad.org/meeting/seminar-competition-and-consumer-protection-botswana-tribunal-members>

(22) انظر: <https://unctad.org/meeting/seminario-sobre-importancia-de-la-competencia-en-las-compras-publicas-para-incrementar-la>

(23) انظر: <https://unctad.org/meeting/foro-de-formacion-de-jueces-de-el-salvador-en-derecho-de-la-competencia>

22- وأبرم الأونكتاد رسالة تفاهم مع البنك الدولي في عام 2019 لتعزيز قوانين وسياسات المنافسة، وهو ما أفضى في أواخر عام 2021 إلى شراكة شملت تنظيم دورات تدريبية موجهة إلى مختلف أصحاب المصلحة المعنيين في المغرب، بالتعاون مع مجلس المنافسة في المغرب. وتستهدف بعض هذه الدورات وسائط الإعلام لتحسين اتصالاتها بشأن الأنشطة الموضوعية لمجلس المنافسة. وتستهدف دورات أخرى الجهاز القضائي لتعزيز فهم قانون المنافسة وتقسيم أفضل الممارسات الدولية.

باء - الأنشطة المضطلع بها في مجال حماية المستهلك

1- على الصعيدين الإقليمي والدولي

23- ينفذ الأونكتاد منذ عام 2020 مشروعاً للتصدي لجائحة كوفيد-19 في إطار حساب الأمم المتحدة الإنمائي، بعنوان "تعزيز الحماية الاجتماعية للتصدي للجائحة" (المشروع 2023Y)⁽²⁴⁾. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرة الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية، من منظور جنساني، من أجل كفاءة التعافي السريع من تبعات جائحة كوفيد-19، وتعزيز قدرة الصمود - لا سيما في أوساط السكان الأكثر تعرضاً للتأثر- في وجه التأثيرات السلبية الناجمة عن الصدمات الخارجية التي قد تحدث في المستقبل. وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، أعد الأونكتاد وثيقة داخلية بشأن دور سياسات حماية المستهلك في سياق تقديم الخدمات الصحية والخدمات الصحية الإلكترونية (المرحلة الأولى من المشروع) ونظم خمسة حوارات⁽²⁵⁾ سياساتية إقليمية لعرض ومناقشة النتائج والتوصيات. وعززت الحوارات تقاسم ممثلي كل منطقة التجارب وأفضل الممارسات التي برزت خلال أزمة كوفيد-19. وبدأ الأونكتاد بعد ذلك العمل على تنفيذ توصيات مختارة مستقاة من الوثيقة الداخلية، وهي توصيات تشكل موضوع تقرير سيقدم إلى الدول الأعضاء والشركاء وأصحاب المصلحة المعنيين في الربع الثاني من عام 2022.

24- وعلى نفس منوال الحلقة الشبكية المتعلقة بقوانين وسياسات المنافسة والموجهة للبلدان النامية الناطقة بالبرتغالية (انظر الفصل الثاني، الفرع ألف)، نظم الأونكتاد أيضاً حلقة شبكية بشأن قوانين وسياسات حماية المستهلك في 8 حزيران/يونيه 2021⁽²⁶⁾. وشملت القضايا التي تناولتها الحلقة الشبكية الوضع الراهن في تلك البلدان وما يقترن به من تحديات وآفاق، من منظور التعاون الدولي في هذا المجال.

25- وفي آب/أغسطس 2020، بدأ الأونكتاد أنشطة متعلقة بمشروع معنون "توفير الهياكل الأساسية للتجارة الرقمي وإتاحة سبل تسوية المنازعات عبر الإنترنت للمستهلكين كوسيلة لتحسين التجارة الدولية والتجارة الإلكترونية"، بتمويل من مجموعة طريق الحرير الصينية، وذلك فيما يتعلق بدولتين عضوين من رابطة أمم جنوب شرق آسيا (إندونيسيا وتايلند) اختيرتا في المرحلة التجريبية للمشروع قبل توسيعه ليشمل دولاً أخرى في المنطقة. والهدف من المشروع هو تحديد أفضل الممارسات والخيارات السياساتية لتعزيز

(24) <https://www.un.org/development/desa/da/strengthening-social-protection-for-pandemic-response/>

(25) أجريت الحوارات السياساتية الإقليمية على النحو التالي: الحوار المتعلق بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - اشتركت في تنظيمه منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وعُقد في 12 آذار/مارس 2021؛ الحوار المتعلق بأفريقيا - اشتركت في تنظيمه المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة الصحة العالمية والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وعُقد في 27 نيسان/نيسان/أبريل 2021؛ الحوار المتعلق بالمنطقة الأوروبية الآسيوية - اشتركت في تنظيمه اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، وعُقد في 3 حزيران/يونيه 2021؛ الحوار المتعلق بغربي آسيا - اشتركت في تنظيمه المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وعُقد في 8 حزيران/يونيه 2021؛ الحوار المتعلق بمنطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا - اشتركت في تنظيمه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ووزارة التجارة والصناعة في الفلبين، وعُقد في 14 تموز/يوليه 2021.

(26) انظر: <https://unctad.org/meeting/webinar-consumer-protection-policy-portuguese-speaking-countriesseminario-sobre-politica-de>

تسوية منازعات المستهلكين عبر الإنترنت وتحديد المتطلبات القانونية والتقنية ومتطلبات الهياكل الأساسية لتطوير أنظمة تسوية المنازعات عبر الإنترنت، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيات الناشئة مثل تقنية سلسلة الكتل والذكاء الاصطناعي.

26- وإلى جانب البحث التمهيدي الذي تناول مواضيع مثل الأطر الوطنية لتسوية منازعات المستهلكين وتقديم الجبر، وتسوية منازعات المستهلكين على الصعيد العالمي، وثقة المستهلك، أتاح المؤتمر السنوي الأول، الذي نظمه الأونكتاد في 23 تموز/يوليه 2021، الإطلاق الرسمي للمشروع في الدولتين العضويتين المشمولتين بمرحلة التجريب. وجمعت نتائج البحث المتعلقة بثقة المستهلك في ورقة بحثية للأونكتاد بعنوان "ثقة المستهلك في الاقتصاد الرقمي: دواعي تسوية المنازعات عبر الإنترنت"⁽²⁷⁾، وقدمت في حلقة شبكية عُقدت في 13 كانون الأول/ديسمبر 2021. وعلاوة على ذلك، نظم الأونكتاد، في الفترة من 14 إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2021، حلقة عمل تدريبية أولى بشأن سياسات تسوية منازعات المستهلكين في إندونيسيا وتايلند، بهدف إرساء أساس معرفي يسمح لهذين البلدين المستفيدين بالمساهمة في تصميم نظام لتسوية منازعات المستهلكين عبر الإنترنت يناسب احتياجاتهما. ويتناول الناتجان البحثيان الرئيسيان الآخريان، اللذان لا يزال العمل على إنجازهما جارياً في الوقت الراهن، تسوية منازعات المستهلكين في العالم والأطر الوطنية الإندونيسية لتسوية منازعات المستهلكين وتقديم الجبر.

27- وفي أيار/مايو 2021، اختتم الأونكتاد مساعده التقنية المقدمة إلى رابطة أم جنوب شرق آسيا من أجل إعداد حزمة أدوات بشأن الاستهلاك المستدام، وهي مساعدة قدمت بناء على طلب حكومة الفلبين - التي كانت تمثل لجنة حماية المستهلك التابعة للرابطة - وبتنسيق من الصندوق الدولي المشترك بين اليابان والرابطة. وترمي حزمة الأدوات إلى تعزيز فهم الاستهلاك المستدام في صفوف المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة المعنيين، مثل رابطات المستهلكين ومؤسسات الأعمال، من أجل إتاحة تحديد الأولويات والسياسات المناسبة في هذا المجال. ومن المقرر أيضاً استخدام حزمة الأدوات لتعزيز التعاون الإقليمي بين المستفيدين ومع البلدان المجاورة والشركاء الآخرين. وتتناول الوحدات الأربع لحزمة الأدوات مفاهيم ومبادئ الاستهلاك المستدام؛ وأفضل الممارسات والنهج المتبعة في سياسات تعزيز الاستهلاك المستدام؛ والأدوات والآليات التي تؤثر في سلوك المستهلك؛ واستخدام الأدوات التنظيمية في قطاعات مختارة.

28- وفي سياق التعاون الوثيق مع بلدان أمريكا اللاتينية بشأن حماية المستهلك، ينظم الأونكتاد كل عام المنتدى الدولي لحماية المستهلك المشترك بين الأونكتاد وبرنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية (برنامج كومبال). وفي 7 أيلول/سبتمبر 2021، عقدت المديرية العامة للمستهلك في البرتغال والأونكتاد المنتدى الدولي العاشر لحماية المستهلك، في إطار برنامج كومبال⁽²⁸⁾، وركزت مناقشات المنتدى على محورين: تحسين صياغة السياسة العامة بشأن حماية المستهلك وحماية بيانات المستهلك؛ والتجارب الناجحة والتحديات الناشئة. وحضر هذا النشاط سبعة من رؤساء وكالات حماية المستهلك في أمريكا اللاتينية، فضلاً عن ممثلين عن المفوضية الأوروبية والمنظمة الدولية للمستهلكين، وشارك فيه أكثر من 100 ممثل عن الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وعُقد المنتدى الدولي الحادي عشر المعني بحماية المستهلك بالاشتراك بين أمانة حماية المستهلك والمستخدم في باراغواي والأونكتاد في 26 نيسان/أبريل 2022.

(27) انظر: https://unctad.org/system/files/official-document/ser-rp-2021d15_en.pdf

(28) انظر: <https://unctad.org/meeting/tenth-international-consumer-protection-forum-compal-programme>

29- وعلى إثر نجاح حلقة العمل المشتركة الأولى في عام 2020، اشترك الأونكتاد في تنظيم حلقة عمل مشتركة ثانية مع المفوضية الأوروبية، بعنوان "بناء أطر فعالة لضمان سلامة المنتجات الاستهلاكية"، عُقدت في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021⁽²⁹⁾. وفي حلقة العمل، تناولت المناقشات المسائل المتعلقة بفعالية ضمان سلامة المنتجات الاستهلاكية، أي الأطر التشريعية والسياساتية والتعاون العابر للحدود والتعاون الإقليمي، بما يتوافق مع توصية الأمم المتحدة بشأن منع التوزيع العابر للحدود للمنتجات الاستهلاكية التي يُعرف بأنها غير مأمونة⁽³⁰⁾.

2- على الصعيد الوطني

30- في 13 و14 كانون الثاني/يناير 2022، وكمتابعة لاستعراض النظراء الطوعي لقانون وسياسة حماية المستهلك في شيلي (كما هو موضح في الفصل الثالث، الفرع باء)، عقد الأونكتاد نشاطاً⁽³¹⁾ لنشر النتائج والتوصيات المنبثقة عن الاستعراض وتوعية أصحاب المصلحة بالتأثير الذي يمكن أن تحدثه الإجراءات الموصى بها في تعزيز سياسات حماية المستهلكين ومصالحهم. وشمل النشاط اجتماعات مع الجمعية الدستورية لشيلي والحكومة ورابطات المستهلكين والأعمال التجارية ووسائل الإعلام.

ثالثاً - عمليات استعراض النظراء الطوعية في 2021-2022

31- يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن استعراضات النظراء الطوعية التي أجراها الأونكتاد والتي يُسرت في الفترة 2021-2022⁽³²⁾. وحتى عام 2022، تسنى استعراض سياسات وقوانين المنافسة المتعلقة بـ 26 ولاية قضائية⁽³³⁾ واستعراض قوانين وسياسات حماية المستهلك المتعلقة بـ 4 ولايات قضائية.

ألف - استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة في ملاوي

32- أُجري استعراض النظراء الطوعي لقانون وسياسة المنافسة في ملاوي خلال الدورة التاسعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة. واضطلع بدور النظراء في سياق الاستعراض ممثلو حكومتي جنوب أفريقيا وزامبيا وممثلون من جهات أكاديمية يوجد مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية.

33- وتضمن تقرير استعراض النظراء⁽³⁴⁾ تحليلاً للمسائل الموضوعية المتعلقة بقانون المنافسة، بما في ذلك الاتفاقات المانعة للمنافسة، وإساءة استعمال الهيمنة والتحكم في عمليات الدمج والاستحواذ، فضلاً عن المسائل المؤسسية المتصلة بهياكل وممارسات الإنفاذ والتحديات المتصلة بموارد وكالات المنافسة وعبء القضايا. واستناداً إلى التحليل، قُدمت توصيات شملت دعوة إلى تعزيز الميزانية والموارد المالية،

(29) انظر: <https://unctad.org/meeting/joint-ec-unctad-workshop-building-effective-consumer-product-safety-frameworks-together>

(30) انظر: https://unctad.org/system/files/official-document/ditccplpmisc2021d1_en.pdf

(31) انظر: <https://unctad.org/meeting/dissemination-unctads-voluntary-peer-review-consumer-protection-law-and-policy-chile>

(32) انظر: الأونكتاد، 2020، مجموعة أدوات الأونكتاد: تحقيق النتائج (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.20.II.D.5، جنيف).

(33) بما في ذلك استعراضان شمالاً الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، واستعراض ثلاثي واحد شمل جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي، واستعراض ثنائي واحد شمل بابوا غينيا الجديدة وفيجي.

(34) الأونكتاد، 2021، *Voluntary Peer Review of Competition Law and Policy: Malawi*، (منشورات الأمم المتحدة، جنيف). UNCTAD/DITC/CLP/2021/1

وتعديل قانون المنافسة الحالي من أجل تعريف أوضح للانتهاكات، وبناء القدرات، فضلاً عن وضع سلطات المنافسة والتنظيم تحت إشراف وزارة مركزية واحدة، لتجنب تنافس وتضارب الأهداف السياسية والانفصال بين المنافسة والتنظيم الاقتصادي في ملاوي، من ناحية، وبين التنظيم الاقتصادي في ملاوي والتنظيم المخول للجنة المنافسة التابعة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، من ناحية أخرى.

34- واستفسر خبراء استعراض النظراء وفد ملاوي عن مسائل تتعلق بالموارد، والتعاون، والتنسيق مع الجيران في قضايا التكتلات، ودور سياسة المنافسة في الاستراتيجية الوطنية، وما إذا كانت السلطة المعنية بالمنافسة مزودة بما يلزم من الموارد القانونية، الأمر الذي أبرز الحاجة إلى بناء القدرات التقنية لموظفي سلطة المنافسة والقدرة المالية، فضلاً عن زيادة الجهود التعاونية على الصعيدين الدولي والإقليمي.

35- وقدم الأونكتاد مقترح مشروع مساعدة تقنية لتنفيذ توصيات استعراض النظراء بشأن تخصيص الموارد واستعراض قانون المنافسة الحالي. ويهدف المشروع إلى تحسين الإطار القانوني والمؤسسي لإنفاذ قانون المنافسة، من أجل مواءمته مع الممارسات على أرض الواقع ومع أفضل الممارسات الدولية، وتوعية الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة على الصعيد الاقتصادي.

باء - استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة في شيلي

36- أُجري استعراض النظراء الطوعي لقانون وسياسة حماية المستهلك في شيلي خلال الدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك. واضطلع بدور النظراء في سياق الاستعراض ممثلو حكومات ألمانيا، وجمهورية كوريا، والولايات المتحدة الأمريكية.

37- وتضمن تقرير⁽³⁵⁾ استعراض النظراء موجزا للسياق السياسي الاقتصادي والاجتماعي للاستعراض وللأطر التشريعية والسياسية والمؤسسية لحماية المستهلك في شيلي، بما في ذلك التعديل القانوني المضطلع به مؤخراً، الذي عزز سلطة وكالة حماية المستهلك في البلد، وهي دائرة المستهلك الوطنية في شيلي. وذكر أن برامج الوكالة في مجال إعلام المستهلكين وتثقيفهم ومعالجة الشكاوى قد لاقت استحساناً من لدن مؤسسات الأعمال التجارية والمستهلكين. وتضطلع دائرة المستهلك الوطنية أيضاً بدور بارز في تفسير اللوائح، وهو ما يتيح مرجعاً للعديد من الهيئات الأخرى ذات الاختصاص في هذا المجال.

38- وتشمل توصيات التقرير الحاجة إلى تحسين تسوية المنازعات عبر الإنترنت، لا سيما في مجال التجارة الإلكترونية، وإدراج مصالح المستهلكين في السياسات العامة، وتحسين تدريب القضاة، والتنسيق مع رابطات المستهلكين. وعلى وجه الخصوص، تتمثل أبرز التوصيات في الحاجة إلى حماية حقوق المستهلك على المستوى الدستوري، والحاجة إلى مراعاة حقوق المستهلكين ومصالحهم في تصميم السياسات العامة، والحاجة إلى تعزيز المؤسسات التي لها مصلحة في حماية المستهلك، مثل القضاء والإدارات المحلية.

39- واستفسر النظراء المشاركون في الاستعراض عن مسائل شملت تزايد مطالبات المستهلكين في أعقاب جائحة كوفيد-19، وحماية المستهلكين من كبار السن، ونظام خدمة العملاء، وسبل الجبر الجماعي، وقنوات إيصال المعلومات إلى المستهلكين، وأولويات البحث، واستراتيجيات الوصول إلى المستهلكين. ورداً على هذه الأسئلة، سلطت شيلي الضوء على أولويات وأنشطة دائرة المستهلكين الوطنية،

(35) الأونكتاد، 2021، *Voluntary Peer Review of Consumer Protection Law and Policy: Chile*، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.21.II.D.12، جنيف).

مثل تعزيز معالجة الشكاوى من خلال التكنولوجيات الناشئة، وحماية المستهلكين الضعفاء والمحرومين، وتثقيف المستهلكين.

40- وقدم الأونكتاد في وقت لاحق مقترح مشروع مساعدة تقنية لتنفيذ التوصيات، يهدف إلى دعم البلد في تحسين أطره التشريعية والمؤسسية في مجال حماية المستهلك. وعلى وجه الخصوص، يسعى المشروع إلى تعزيز تنسيق السياسات فيما بين أصحاب المصلحة وبناء قدرات موظفي الكيانات صاحبة المصلحة.

جيم- الفريق العامل المعني بطرائق عمليات استعراض النظراء الطوعية في إطار الأونكتاد

41- قرر مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2020، في قراره ألف أنه ينبغي للأونكتاد أن ينشئ فريقاً عاملاً معنياً بطرائق عمليات استعراض النظراء الطوعية التي ييسرها الأونكتاد (TD/RBP/CONF.9/9)، الفقرة 16(ب)). وقدم الفريق العامل تقريراً عن مناقشاته في الدورة التاسعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة والدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك.

42- وفي وقت لاحق، قرر فريقاً الخبراء الحكوميين الدوليين "تجديد ولاية الفريق العامل المعني بطرائق عمليات استعراض النظراء الطوعية التي يجريها الأونكتاد، المفتوح للدول الأعضاء على أساس طوعي، دون أي آثار مالية على الميزانية العادية للأمم المتحدة، من أجل مواصلة مناقشة وتحسين الإجراءات والمنهجيات القائمة بالاستناد إلى التحسينات الممكنة التي حُددت حتى الآن"، وأن يقدم الفريق العامل تقريراً عن مناقشاته في عام 2022 إلى الدورة العشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة والدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك.

43- وواصل الفريق العامل المعني بطرائق عمليات استعراض النظراء الطوعية التي يجريها الأونكتاد مناقشة التحسينات والتقييدات الممكنة لعملية استعراض النظراء، مراعيًا في ذلك التعليقات التي قدمها المشاركون في الفريق العامل حتى الآن؛ وسيقترح الفريق إدخال تحسينات على دورات فريق الخبراء الحكوميين الدوليين في عام 2022.

رابعاً- الأنشطة المستقبلية

44- في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، المعقود في عام 2020، أوجز الأونكتاد مساعده التقنية للسنوات الخمس القادمة (حتى عام 2025) في مجالي المنافسة وحماية المستهلك. وستركز المساعدة التقنية على ما يلي: (أ) التفاعل بين سياسات المنافسة وحماية المستهلك وحماية البيانات في الاقتصاد الرقمي؛ (ب) زيادة التركيز على مجال الدعوة، وتحديدًا على كيفية تعامل السلطات مع مختلف أصحاب المصلحة؛ (ج) تحديد الأولويات، لا سيما الأسلوب الذي ينبغي أن تتبعه السلطات الحديثة العهد بالمجال التي تكون مواردها محدودة في ترتيب أولوية استراتيجيات عملها، وفقاً لمستوى تطورها؛ (د) التعاون الدولي، لا سيما بمراعاة دور الأونكتاد في بلورة السياسات والإجراءات التوجيهية لتنفيذ التدابير الدولية المندرجة في إطار الفرع واو من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية⁽³⁶⁾.

45- ومعلوم أن تأثيرات جائحة كوفيد-19 ظلت حاضرة منذ أواخر عام 2019. ومن ثم تولى الأونكتاد بصورة نشطة تقديم مساعدة تستجيب للإشكالات الناجمة عن الجائحة، فضلاً عن طائفة واسعة من أنشطة المساعدة التقنية الأخرى، معدّلاً أشكال تدخلاته ومضمونها ومحافظةً - وهو الأهم - على نفس الجودة التي اتسم بها عمله في السابق. ومن المتوقع أن تستمر هذه التأثيرات في المستقبل القريب. وقد برزت هذه النقطة في عهد بريدجتاون، الذي نص على ما يلي: "ينبغي أن تدعم أنشطة التعاون التقني البلدان في التصدي للتحديات التي فاقمتها أو كشفتها جائحة كوفيد-19 وأن تساهم في بناء قدرة الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية في المستقبل، من خلال بناء القدرات الإنتاجية، ودعم التنمية المستدامة"⁽³⁷⁾.

ألف - خلق أوجه تآزر بين سياسات المنافسة وحماية المستهلك في سياق التعامل مع قضايا الاقتصاد الرقمي

46- مثلت القضايا ذات الصلة بالاقتصاد الرقمي والمنصات الرقمية مجالات رئيسية في أنشطة الأونكتاد مؤخراً، ويتوقع الأونكتاد أن يركز بصورة متواصلة على هذه القضايا في تقديم أنشطة المساعدة التقنية.

47- وتقوم سياسات المنافسة وحماية المستهلك على فكرة أن المستهلكين ومؤسسات الأعمال هما المستفيد النهائي. وهذا يؤكد الحاجة إلى وجود تكامل في تصميم هذه السياسات وتطبيقها. وفي هذا الصدد، يتمتع الأونكتاد بميزة العمل في كلا المجالين، وهو ما يتيح له رؤية عالمية لنطاق وأثر الاستفادة التي يمكن أن يولدها التطبيق المنسق للسياسات في كلا المجالين.

48- ومن الأهمية بمكان من منظور الأونكتاد المضي في تعزيز أوجه التآزر بين سياسات المجالين من أجل تهيئة بيئة تجارية تنافسية تعود بالفائدة على المستهلكين ومؤسسات الأعمال على حد سواء. ويكتسي هذا الجانب أهمية خاصة في الاقتصاد الرقمي الناشئ. ويقترن النمو السريع للتجارة الإلكترونية وتطوير نماذج أعمال جديدة مدعومة بمنصات رقمية كبيرة في الوقت الراهن بتحول في بنية الأسواق وتأثر لأنماط الاستهلاك يكتسيان وتيرة هائلة ومتسارعة. وإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى اعتماد نماذج الأعمال التجارية الجديدة هذه على البيانات، ثمة حاجة ماسة إلى مراعاة جميع الجوانب ذات الصلة، بما في ذلك المنافسة وحماية المستهلك وحماية البيانات عند وضع السياسات وتصميم التدابير من أجل اقتصاد رقمي يتسم بالشمول والتنافسية.

49- ويمكن للأونكتاد أن يساعد الدول الأعضاء في وضع سياسات وأطر قانونية مناسبة، بما يتيح لها الاستفادة من الاقتصاد الرقمي والتصدي بفعالية لما يعترضها من تحديات. ويمكن للأونكتاد أيضاً أن ييسر تقاسم أفضل الممارسات الدولية بين الدول الأعضاء في مجالي المنافسة وحماية المستهلك.

باء - تحسين التعاون الدولي في مجال إنفاذ قوانين المنافسة، وتحديدًا في إطار السياسات والإجراءات التوجيهية

50- اعتُمدت في عام 2020 السياسات والإجراءات التوجيهية المندرجة في إطار الفرع اوو من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، وذلك في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني باستعراض مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، باعتبارها أداة لتحسين التعاون الدولي في التحقيق في قضايا المنافسة عبر الحدود. ومنذ ذلك الحين، ما فتئ الأونكتاد يتولى تعميم سياسات وإجراءات توجيهية على الدول الأعضاء ويشجع على استخدامها في سياق القضايا

(37) TD/541/Add.2، الفقرة 116.

الفعلية. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك عقبات ذات طابع قانوني وعملي تحول دون استفادة سلطات المنافسة الأقل خبرة في البلدان النامية من التعاون الدولي في مجال الإنفاذ. ويتمثل أحد مجالات التركيز في أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد في تحسين التعاون الدولي في مجال إنفاذ قوانين المنافسة، وتحديدًا في إطار السياسات والإجراءات التوجيهية.

51- وعلى نفس المنوال، أنشئ فريق عامل معني بالتكتلات العابرة للحدود في عام 2020، وُجِّدَت ولايته في عام 2021، لتسليط الضوء على أفضل الممارسات، وتيسير تبادل المعلومات والمشاورات والتعاون الدولي، ومناقشة الأدوات والإجراءات، بهدف مواصلة استكشاف وتعميق فهم الطرائق والمبادئ والمعايير الدولية المتعلقة بالتحقيق في التكتلات العابرة للحدود. وشكّل الفريق العامل منبراً أتاح لسلطات المنافسة عرض قضايا المنافسة التي تتطلب تعاوناً دولياً وتبادل تجاربها العملية. ويتبين من نشاط الفريق العامل أيضاً أن الأونكتاد يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في التعاون الدولي في مجال قوانين وسياسات المنافسة، على نحو يركز على البلدان النامية، عن طريق الجمع بين البلدان لبناء الثقة وتقاسم الخبرات.

جيم - تعزيز المساعدة المقدمة إلى المنظمات الاقتصادية الإقليمية

52- شكل التركيز على النطاق الإقليمي، وفقاً لما أكد عليه أيضاً عهد بريدجتاون، عنصراً مهماً من عناصر أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك. ويتجلى التركيز على النطاق الإقليمي في برنامج كومبال الطويل الأجل وفي الدعم المستمر المقدم إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فضلاً عن تنظيم اجتماع للجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة ذات الاختصاص في مجال قوانين وسياسات المنافسة.

53- وبناء على طلب جميع اللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة، نظم الأونكتاد أول اجتماع فيما بين هذه اللجان. ومع أن عدد المنظمات الإقليمية ذات الاختصاص في مجال قوانين وسياسات المنافسة قد ازداد باطراد، فالمسائل ذات الصلة نادراً ما تناقش في المحافل الدولية. وتواجه المنظمات المشكّلة حديثاً تحديات يمكن التغلب عليها من خلال تقاسم التجربة وأفضل الممارسات. وساعد الاجتماع، الذي عقد في 26 أيار/مايو 2021، على تيسير مناقشة قضايا محددة وأتاح للممثلين من جميع أنحاء العالم فرصة للالتقاء.

54- ويهدف الأونكتاد إلى مواصلة تعميق مساعدته التقنية على الصعيد الإقليمي، استجابة للعدد المتزايد من المنظمات الإقليمية العاملة في ميدان المنافسة وحماية المستهلك، لا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. لذا سيواصل الأونكتاد دعم عقد اجتماعات لتلبية الاحتياجات المحددة للبلدان النامية، ودعم التطبيق الفعال للسياسات، وتحديد ومعالجة العلاقة بين الأحكام القانونية الإقليمية والوطنية، وتشجيع الإنفاذ السلس لقانون المنافسة.